الأنباء
الاثنين 17 فبراير 2014

مرزوق الغانم ونبيه بري

رئيس مجلس الأمة مرزوق الغانم ورئيس مجلس النواب اللبناني نبيه بري خلال حديثهما للصحافيين في مجلس الأمة أمس

الغانم يسلم بري هدية تذكارية

"أغلبية النواب تفضل التريث ودراسة الآراء الدستورية ونتمنى ألا يشكّل التأخر في إقرار الاتفاقية حرجا للكويت أمام قادة دول مجلس التعاون"

الغانم: تخوّفات مشروعة تجاه الاتفاقية الأمنية ولا يمكن إقرارها خلال دور الانعقاد الحالي

الغانم وبري يتوسطان كامل العوضي وسعود الحريجي وعبدالله التميمي ومبارك الحريص في قاعة المجلس

أكد رئيس مجلس الأمة مرزوق الغانم صعوبة إقرار الاتفاقية الأمنية الخليجية خلال دور الانعقاد الجاري، لاسيما مع كثرة الآراء القانونية والدستورية المثارة حولها، معربا عن أمله في الا يشكل تأخر الكويت في اقرار هذه الاتفاقية اي حرج لنا مع قادة دول مجلس التعاون الخليجي.

وقال الرئيس الغانم في تصريح الى الصحافيين: لايمكن ان نقر شيئا مخالفا للدستور وقوانين الدولة، فدستور الكويت خط احمر لايخضع للمناورات السياسية ولا التكسبات.

واضاف: لا يمكن ان ننشق عن أشقائنا الخليجيين، فهم عمقنا الاستراتيجي، لكن هذا لا يتم الا في اطار الدستور وقوانين الدولة.

وقال: يجب أن نتعاطى مع الاتفاقية الأمنية بشكل مسؤول وبمنظور رجالات الدولة ومنهجية من يدرس ابعاد وآثار اي قرار، مؤكدا انه لا مجال لأي عبث سياسي في مثل هذه القضايا المهمة والحساسة ولا مجال لأي تعامل عاطفي معها، لأن شركاءنا في هذه القضية هم أشقاؤنا في دول مجلس التعاون الخليجي الذين قدموا ابناءهم في حرب تحرير الكويت من الاحتلال العراقي وفتحوا لنا قلوبهم قبل بيوتهم ابان الغزو.

اضاف: اذا كان لدينا رأي سياسي أو قانوني مختلف عن آراء الاشقاء فلا بد من ايصاله بطريقة يتفهمها الاشقاء والا نعطي ايحاء خاطئا تم تفسيره بشكل خاطئ على انه تشنج في الرأي.

واشار الى ان العقيدة السياسية في الكويت مبنية على الهدوء والثقة، كما ان ثقافة التعامل مع القضايا يجب ان تكون مبنية على النضج وبعد النظر.

واوضح ان هناك وجهات نظر عدة حيال الاتفاقية ترى ان بعض المواد مبهمة وتحتمل تفسيرات عدة، وهذه لا بد من احترامها، لكن أليس من الواجب تحديد وتعريف هذه التفسيرات، كما ان هناك تخوفات مشروعة، أليس من الواجب معرفة اسباب هذه المخاوف وحقيقتها وامكانية معالجتها؟، وهذا يتطلب ان تأخذ هذه الاراء حقها من النقاش والبحث والدراسة.

دستور الكويت خط أحمر لايخضع للتكسبات والمناورات السياسية

علينا التعاطي مع الاتفاقية بشكل مسؤول وبمنظور رجالات دولة

تكليف هيئة الخبراء الدستوريين بإعداد مذكرة قانونية يتم توزيعها على النواب

البعض يستخدم الأمر كقميص عثمان للتكسب والمزايدة وهؤلاء أقلية

واضاف: يجب ان نفرق بين من يطرح ملاحظاته او تحفظاته حرصا منه على المكتسبات الشعبية والحريات العامة التي كفلها الدستور، وهؤلاء صادقون ويبتغون المصلحة العامة، وهم اهل للحوار وهؤلاء اكثرية، اما الذين لا يريدون الحوار ولا ينشدون المصلحة العامة ويستخدمون هذا الموضوع كقميص عثمان من اجل المزايدة والتكسب، فهؤلاء اقلية.

واكد الغانم ان اكثرية اعضاء المجلس اليوم تفضل التريث وعدم الاستعجال، ودراسة الآراء الدستورية والقانونية والسياسية كافة قبل اتخاذ اي قرار حول الاتفاقية، لذا لا ارى ان قرارا سيتخذ حيال الاتفاقية الامنية في دور الانعقاد الحالي، ولا اعتقد انها ستقر بهذه الكيفية.

واعرب الغانم عن امله في ان تتجاوب الحكومة مع رأي اكثرية الاعضاء، كما اشار الى تكليف هيئة الخبراء الدستوريين في المجلس باعداد مذكرة قانونية بالاتفاقية، ليتسنى توزيعها على كل النواب بعد الانتهاء منها.

وردا على سؤال في شأن توجه بعض النواب للجوء الى المحكمة الدستورية للفصل في دستورية الاتفاقية، ذكر الغانم ان من حق كل نائب طرح ما لديه، لكن هذه القضية تحتاج المزيد من الدراسة والبحث والفحص.

وفيما لو اصرت الحكومة على موقفها باستعجال الاتفاقية، قال الغانم: نحن قرارنا يعكس قناعاتنا، وبالتالي ان طلبت الحكومة الاستعجال فنحن سنصوت في المجلس على ما يترجم قناعات الاغلبية، علما ان الحكومة لم تطلب استعجالها حتى الآن.

وفيما ان كان تأخير الاتفاقية سيشكل حرجا لدولة الكويت أو قادة دول مجلس التعاون، قال الغانم: اتمنى الا يشكل قرارنا هذا حرجا للكويت مع اصحاب الجلالة والسمو، لكن في الوقت ذاته فإن دستورنا وقوانيننا خط احمر، ونسعى الى التوصل الى حلول تحفظ حقوق كل الاطراف.

واضاف: انا اقول هذا الكلام لمن هو اهل للنقاش العقلاني والمنطقي ولمن يضع مصلحة البلد فوق كل اعتبار، لافتا الى ان هناك من يحاول اجتزاء تصريحاته السابقة وتفسيرها على هواه.

بري: للكويت دور بارز في دعم لبنان ..والوطن العربي يعاني من مؤامرات ونحذر من المشاريع التكفيرية والإرهابية

امتدح رئيس مجلس النواب اللبناني نبيه بري دور الكويت البارز في دعم لبنان من خلال صناديق التنمية، معتبرا دعوة رئيس مجلس الامة مرزوق الغانم شرفا، ولبنان لا يمكن ولا ينسى موقف صاحب السمو الأمير الشيخ صباح الأحمد الذي كان دوما مع لبنان. وقال بري في مؤتمر صحافي عقده امس في مجلس الامة: انني من المنحازين لقرار المحكمة الدستورية المتعلق بمجلس الامة الكويتي، متمنيا ان يلبي الرئيس الغانم دعوته بزيارة لبنان لكسر الطوق الخليجي عبر منارة من منارات المنطقة. وذكر بري ان لبنان لن يعدم عن مذبحة التوترات، وتألفت الحكومة اللبنانية بعد مخاض عسير، وكلي ثقة بالشعب اللبناني لان هناك ازمات تحاك في المنطقة، ونحن نعاني من مؤامرات في الوطن العربي، متسائلا هل السودان مازال هو السودان وهل مصر هي مصر، قضيتنا فلسطين وعلى ابنائها ان يتوحدوا والتنبه الى ما ينذر بالخطر وهو الفيدرالية التي تضم شرق الاردن والفلسطينيين. وحذر بري من المشاريع التكفيرية والارهابية التي تطول المنطقتين العربية والاسلامية، وعموما لا يوجد دين اسمه الشيعي او السني وانما الدين الاسلامي. ودعا بري الى خوض الحرب الديبلوماسية البرلمانية لعلها توفق في حماية الامة التي تحاك ضدها معلنا انه وجد الدعم الكامل من صاحب السمو الأمير وسمو ولي عهده وسمو رئيس الوزراء ورئيس مجلس الامة.

بدوره، استذكر رئيس مجلس الامة مرزوق الغانم موقف لبنان المشرف تجاه الكويت ابان الاحتلال العراقي، اذا كانت لبنان اول بلد اعلن رفضه الاحتلال وتأييده الحق الكويتي، مؤكدا انه لا توجد أي مقاطعة خليجية للبنان، ونتمنى ان يزول التوتر في لبنان.

الحويلة: توحيد الجهود الحكومية مع القطاع الخاص للقضاء على البطالة

قدم النائب د.محمد الحويلة اقتراحا برغبة جاء فيه: نظرا لما لمشكلة البطالة من آثار سلبية على المواطنين والمجتمع بأسره مما يستدعي تضافر الجهود لحل هذه المشكلة عن طريق توحيد الجهود الحكومية بالتعاون مع القطاع الأهلي والخاص، لذا فإنني أتقدم بالاقتراح برغبة التالي:

أولا: في مجال توظيف الباحثين عن عمل:

1ـ إجراء مسح شامل للعاطلين عن العمل تشارك فيه الأجهزة والأطراف المعنية بشكل ملزم، ويتم من خلاله حصر جميع الباحثين عن عمل ذكور وإناث وتدوين المعلومات المتعلقة بمؤهلاتهم وخبراتهم ورغباتهم وتخصصاتهم وغيرها بصورة شاملة لتحديد الوظائف التي تتناسب وإمكانياتهم وقدراتهم وتخصصاتهم تتيح تحديد حجم البطالة ومتابعة ذلك بتبني آلية قياس دولية لتحديد حجم البطالة بصورة دورية.

2ـ إجراء مسح شامل للوظائف التي يشغلها الأجانب في القطاع العام ومؤسساته ومتطلبات هذه الوظائف من مؤهلات وخبرات ومقابلتها بقوائم الباحثين عن عمل للتعرف على إمكانية إحلالهم في هذه الوظائف أو ما يتطلبه ذلك من تدريب يسبق هذا الإحلال.

3 ـ ضمان سلامة إجراءات التوظيف في وزارات الدولة ومؤسساتها وفقا للمؤهلات والخبرة والكفاءة دون تمييز وبشفافية.

4ـ إجراء مسح شامل للوظائف التي يشغلها الأجانب في القطاع الخاص ومتطلبات هذه الوظائف من مؤهلات وخبرات وفقا للإجراءات التالية:

أ ـ تقسيم السوق إلى قطاعات اقتصادية (قطاع البنوك ـ قطاع الاتصالات).

ب ـ تحديد مسميات الشركات

د.محمد الحويلة

والمؤسسات العاملة في هذه القطاعات من خلال بيانات وزارة الشؤون الاجتماعية والعمل ووزارة التجارة.

ج ـ تحديد وظائف الأجانب العاملين في هذه المؤسسات وخبراتهم ومؤهلاتهم ومهاراتهم من خلال بيانات وزارة الشؤون الاجتماعية والعمل والهيئة العامة للمعلومات المدنية والإدارية العاملة للهجرة.

د ـ إعادة النظر في سياسة نسب التكويت لكل قطاع اقتصادي على حدة، وذلك حسب إقبال المواطنين ورغباتهم في العمل لدى هذه القطاعات.

هـ ـ تحليل جميع طلبات الباحثين عن عمل وربطها بالمسح الشامل للوظائف التي يشغلها الأجانب في القطاع الخاص للتعرف على إمكانية إحلال الباحثين عن عمل في هذه الوظائف أو ما يتطلبه ذلك من تدريب يسبق هذا الإحلال.

و ـ إعداد برامج تدريبية مناسبة لتأهيل الباحثين عن عمل للانضمام إلى هذه الوظائف خلال فترة زمنية يتم تحديدها بالتنسيق مع مؤسسات القطاع الخاص.

ز ـ وضع آلية لاستقدام العمالة الأجنبية تتيح عدم تأخير طلبات القطاع الخاص في حالة عدم وجود العنصر البشري المحلي المؤهل والمدرب لتولي وظائف مثل هذه الطلبات.

5 ـ إشراك غرفة التجارة والصناعة والمجالس النوعية في إجراءات المسح وعملية التدريب والتكويت.

6 ـ ان يتم ربط شبكات المعلومات فيما يتعلق بالعمالة الوافدة بين وزارة الشؤون الاجتماعية والعمل والإدارة العامة للهجرة.

ثانيا: في مجال تطوير آليات التسجيل والمتابعة والتفتيش والتحكيم:

1 ـ تطوير نظم تسجيل الباحثين عن عمل وآليات متابعة توظيفهم.

2 ـ تحسين طرق تحديد فرص العمل المتاحة في المنشآت بحيث تتضمن الوصف التفصيلي والتخصص المطلوب إضافة إلى أوصاف ومؤهلات وخبرات الشخص المطلوب توظيفه.

3 ـ متابعة مؤسسات القطاع الخاص في تزويد إعادة هيكلة القوى العاملة الوطنية باحتياجها من القوى العاملة بصورة دورية.

4 ـ تشجيع فتح مكاتب أهلية للتوظيف وتأهيل العمالة الوطنية.

5 ـ إنشاء موقع إلكتروني للإعلان عن الوظائف يشمل الباحثين عن عمل وبياناتهم التفصيلية، وكذلك فرص العمل المتاحة في القطاعين العام والخاص مع ضرورة تحديث البيانات بصورة مستمرة.

6 ـ رفع مستوى الكفاءة لدى موظفي وزارة الشؤون الاجتماعية والعمل وتزويدهم بالمهارات والمعلومات والقدرات التي تمكنهم من أداء أعمالهم بكفاءة عالية.

7 ـ تنظيم وتطوير إجراءات التفتيش بوزارة الشؤون الاجتماعية والعمل وتزويدها بالكفاءات والإمكانات اللازمة.

8 ـ تكثيف الحملات التفتيشية لمراقبة تنفيذ الإجراءات والنظم الخاص بتشغيل العمالة الوافدة.

9 ـ رفع مستوى التحكيم العمالي والاهتمام المستمر بتأهيل القضاء في المجالات العمالية والسرعة في حسم القضايا العمالية بحيث لا تتعدى شهرا واحدا وإجراء التعديلات القانونية المتعلقة بالمنازعات العمالية.

ثالثا: في مجال دعم الحكومة لمشاريع التكوين وتنشيط الاقتصاد:

1ـ إعادة النظر في قانون العمل والتشريعات المتعلقة بسوق العمل بما يسمح بتوفير بيئة تنافسية للعمل الكويتي في القطاع الأهلي.

2 ـ تبني استراتيجية اقتصادية مركزة في قطاعات ذات مردود عال ومرتبطة بتوفير فرص للعمل وربط هذه الاستراتيجية بخطط للتنمية البشرية يشارك في صياغتها القطاع الخاص ومنح المزيد من الحوافز والتسهيلات للقطاع الخاص بما يشجعه ويساعده على المزيد من الاستثمار.

3 ـ تشجيع قيام المنشآت الصغيرة والمتوسطة والنظر إليها كأحد الخيارات الاستراتيجية لخلق فرص عمل إضافية.

4 ـ التوسع في طرح فرص ومجالات استثمارية لمشروعات إنتاجية حكومية وخاصة، وجذب الاستثمارات المحلية والأجنبية من خلال إعداد دراسات جدوى والترويج لها.

5 ـ حصر منح رخص جلب العمالة الأجنبية في وزارة الشؤون الاجتماعية والعمل.

6 ـ الإعلان عن الوظائف في جميع المؤسسات الحكومية من دون استثناء.

7 ـ تنفيذ العقوبات المتعلقة بمخالفات نظم وقواعد تشغيل العمالة الأجنبية وتطبيق هذه العقوبات دون استثناء.

8 ـ تشجيع دراسة الاستثمار في تكنولوجيا المعلومات، سواء بصورة مباشرة او من خلال الشراكة مع كبريات الشركات في هذا المجال صناعيا وتدريبيا.

9 ـ العمل على تشجيع إنشاء السوق الخليجية المشتركة من خلال توحيد التعرفات والنقد وغيرها، لأن هذا من شأنه أو يوفر فرصا أكبر للتنمية بشتى أشكالها في مقابل الإعداد الجيد والتخطيط لهذه المرحلة.

10 ـ الاستغلال الأفضل لاستثمارات المؤسسة العامة للتأمينات الاجتماعية ودراسة إمكانية تسخير هذه الاستثمارات في مشاريع إنتاجية مدروسة بعناية ومضمونة العائد لتعزيز الاقتصاد الوطني وتنويع مصادره من جهة ولتوفير فرص إضافية للعمل.

11 ـ التوسع في تشكيل المجالس النوعية للقطاعات الاقتصادية المختلفة.

رابعا: مجال التعليم:

1 ـ إنشاء لجنة عليا من ذوي الاختصاص والخبرة في مجالات سوق العمل، للتنسيق مع وزارة التربية والوزارات ذات العلاقة بهدف مراجعة شاملة لتوجهات ومناهج التعليم، وتضمينه مناهج التكنولوجيا الحديثة والاستفادة من الخبرات العالمية في الدول التي قطعت شوطا متقدما في هذا المجال، وربط السياسة التعليمية بالخطط الاستراتيجية للتنمية البشرية في البلاد.

2 ـ إنشاء قاعدة معلومات لوزارة التربية تتعلق بجميع الدارسين في مدارس الحكومة منذ التحاقهم بالمدرسة وكذلك الدارسون بالجامعات والكليات الحكومية والخاصة على ان تحتوي قاعدة المعلومات هذه على تخصصات الطلبة وسنوات تخرجهم وأعدادهم وغيرها من المعلومات ذات العلاقة على ان يتم ربط الادارة المعنية بالتوظيف وتخطيط القوى العاملة في وزارة الشؤون الاجتماعية والعمل وديوان الخدمة المدنية بهذه القاعدة وذلك بغرض التخطيط المستقبلي لدمج الخريجين في سوق العمل وتوفير احصائيات عن مخرجات التعليم لمؤسسات القطاع الخاص.

3ـ الاهتمام بترسيخ مبادئ ومفاهيم واخلاقيات العمل في مناهج التعليم ونشر قيم وسلوكيات العمل الايجابية.

4ـ التأكيد على اهمية تطوير برامج اعداد المعلمين.

5ـ اجراء بحث ميداني للتعرف على الاسباب الاجتماعية والاقتصادية التي تؤدي الى تسرب الطلبة من التعليم في مراحله الاولى.

6ـ تشجيع خريجي المدارس الثانوية على الانخراط في التعليم العام المهني وتوفير المنح الدراسية لهم.

7ـ رفع مستوى خريجي الجامعات المحلية وتشجيع الطلبة على الانخراط في التخصصات التي تلبي احتياجات سوق العمل.

8ـ تطوير عناصر العملية التعليمية المختلفة، وإدخال المواد التقنية في المناهج منذ مرحلة مبكرة مع التركيز على المواد العلمية وتوفير خدمات الارشاد والتوجيه المهني في المدارس.

9ـ النظر في تعديل سن الإلزام في قانون التعليم بحيث يشمل مرحلة الثانوية العامة او ما يعادلها.

خامسا: في مجال التدريب وتنمية الكوادر الوطنية:

1ـ تكثيف مساهمة القطاع الخاص في انشاء وادارة المراكز التدريبية المتخصصة وتنفيذ برامجنا.

2ـ تحديد القدرات المهنية للعاطلين عن العمل والخريجين وتصميم البرامج التدريبية المناسبة التي تساعدهم على الانخراط في سوق العمل دون معوقات.

3ـ تقويم جميع البرامج التدريبية وبيان جدوى وفاعلية هذه البرامج.

4ـ تشجيع انشاء معاهد تدريب مهنية وأخرى تقنية.

5ـ وضع معايير ولوائح تنظيمية لترخيص المعاهد التدريبية والموافقة على المدربين المؤهلين وإنشاء هيئة مركزية لمراقبة الجودة في التدريب.

6ـ وضع ضوابط ومعايير للتأكد من جودة ومستوى معاهد ومراكز التدريب.

7ـ وضع نظام وطني للمؤهلات المهنية مرتبط بنظام معترف به عالميا للمحافظة على جودة التدريب ومواكبته لاحتياجات السوق.

8ـ التوسع في اجراء المسحات الميدانية اللازمة لتحديد احتياجات الشركات من التدريب المتخصص والتي تتلاءم مع البرامج التدريبية واحتياجات السوق لمساعدة المتدربين على الاداء الفعال في مجال العمل بفعالية ودون معوقات.

9ـ دعم الهيئة العامة للتعليم التطبيقي والتدريب بالكفاءات القادرة على احداث نقلة نوعية في برامجه التدريبية.

10ـ وضع برامج تدريبية متطورة لذوي الاحتياجات الخاصة لتسهيل اندماجها في سوق العمل.

11ـ تخصيص مكافآت مالية لتشجيع الباحثين عن عمل على الانخراط في برامج التدريب لتشجيعهم على رفع قدراتهم ومهاراتهم لتلبية احتياجات سوق العمل وضمان الاستقرار والأداء فيه بكفاءة وفعالية.

سادسا: في مجال الإعلام والإرشاد المهني:

1ـ التوسع في نشر قيم وسلوكيات العمل الايجابية.

2ـ رفع مستوى الوعي لدى المواطنين لحث ابنائهم على التحصيل الدراسي لمراحل تعليمية متقدمة.

3ـ نشر الوعي العام لدى الشباب الكويتي بالمتغيرات على المستويين الاقتصادي والاجتماعي وكذلك على مستوى العمل واحتياجاته وتغيراته وذلك لمساعدة الشباب على اختيار التخصصات العلمية والمهنية المناسبة لسوق العمل.

4ـ نشر الوعي بين افراد المجتمع من اجل تشجيع الاقبال على جميع الوظائف حتى تلك التي لا يميلون لها او التي ينظرون اليها على انها خارج نطاق تفضيلهم الاجتماعي.

5ـ زيادة وعي المؤسسات بأهمية تطوير العمالة الوطنية والاهتمام بها وتدريبها لضمان اندماجها في بيئة العمل بصورة تخدم المؤسسة والعمالة الوطنية على حد سواء.

6ـ رفع قابلية التشغيل لدى المواطنين بما يتضمنه ذلك اضافة الى المهارات والمؤهلات، تطوير وخلق ثقافة عمل منتجة، والبدء في ذلك في مراحل الدراسة المبكرة.

7ـ إشراك الصندوق الكويتي للتنمية بحيث يكون له دور أكبر في تدريب الشباب المؤهلين.

8ـ الاستفادة من القروض الممنوحة لبعض الدول المتفوقة في مجالات معينة لخلق فرص عمل جديدة للخريجين وتمكينهم من اكتساب خبرات واسعة في بيئات عمل مختلفة تعود على البلد بالنفع حال عودتهم.

سابعا: في مجال الضمان الاجتماعي:

1ـ انشاء بند خاص بالتأمين ضد البطالة للعاملين في القطاع الاهلي والخاص ضمن قانون المؤسسة العامة للتأمينات الاجتماعية.

2ـ العمل على ان تشمل مظلة التأمينات الاجتماعية جميع العاملين المواطنين في القطاع الخاص والمواطنين العاملين في الخارج.